المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

إجراءات هيئة النزاهة في مكافحة جريمة الرشوة

علاء نعمه عبد الجليل العسكري
محقق في هيئة النزاهة، العراق
البريد الالكتروني: Alaalaskary@gmail.com

الملخص
إن مكافحة الرشوة ليست هدف الجهات المتخصصة مثل هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية . بل هي سياسة عامة يجب أن يشترك بها جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
وإذا ما علمنا أن للرشوة تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة لكونها تعمل على إيقاف مسار التنمية ويقوض صرح الديمقراطية، لكل ذلك وجب على مختلف الحكومات في مختلف البلدان العمل على تعزيز قيم الشفافية والنزاهة من اجل نشر ثقافة مكافحة جريمة الرشوة ، وهنا يأتي دور المؤسسات الخاصة في متابعة ذلك والمتمثلة بهيئة النزاهة.
الكلمات المفتاحية: هيئة النزاهة، مكافحة الجريمة، الرشوة.

The Legal Action of the Integrity Commission within the Limits of the Crime of Bribery

Alaa Neamah Abduljeel Alaskari
Investigator at the Integrity Commission, Iraq
Email: Alaalaskary@gmail.com

ABSTRACT
Combating bribery is not the goal of specialized bodies such as the Integrity Commission and the Office of Supreme Audit. Rather, it is a general policy that must be shared by all formal and informal institutions.
And if we know that bribery has an exorbitant social and economic cost, as it works to stop the path of development and undermines the edifice of democracy, for all of this, the various governments in different countries must work to enhance the values of transparency and integrity in order to spread the culture of combating the crime of bribery, and here comes the role of private institutions in following up on that. represented by the Integrity Authority.

Keywords: Integrity Commission, crime control, bribery.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

المقدمة

أولا –موضوع البحث

تعتبر الهيئة التنفيذية من أهم ركائز البناء الوطني ، ولموظفي هذه الهيئة ، بمن فيهم الموظفون والمسؤولون عن الخدمة العامة ، دور كبير في القيام بمسؤولياتهم الخدمية من خلال المناصب التي يشغلونها في الأماكن العامة. ونتيجة لذلك ، خضع الأخير (الوظيفة العامة) لتنظيم مفصل لجوانبها الاقتصادية والإدارية وكذلك جوانبها المالية. فيما يتعلق بطبيعته الجنائية ، يمكن القول أن هناك عناصر مما يعتبر النظام القانوني للوظيفة العامة. حاول المشرعون الجنائيون حماية جميع جوانب الوظيفة العامة الفعالة من خلال تجريم العديد من الإجراءات ، بما في ذلك الضرر ، والإجراءات ، والإغفالات التي تهدد هذه الجوانب. إنها ضمانات لأمانة ونزاهة المنصب ، فضلاً عن حسن أداء واجباتهم. يحاول المشرعون حماية مصالح القانون..

ثانيا –أهمية البحث

وإدراكًا لأهمية دور الهيئة في التحقيق والكشف والإبلاغ عن الجرائم الواقعة في نطاق اختصاصها (جرائم الرشوة) ، تتم أيضًا معالجة الآثار السلبية لهذه الجرائم على التنمية ، بهدف زيادة سلطة ارتكاب الجرائم قدر الإمكان من أجل للحد من الآثار السلبية لهذه الجرائم التي تقع على عاتق جهات التحقيق التابعة للسلطة القضائية فقط.

ثالثا –خطة البحث

سنقسم هذا البحث الى مبحثين سنتناول في المبحث الاول: تعريف هيئة النزاهة وجريمة الرشوة ، اما المبحث الثاني سنتناول فيه : إجراءات هيئة النزاهة في مكافحة جريمة الرشوة وسوف ننهي موضوع بحثنا بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والمقترحات .

المبحث الأول
تعريف هيئة النزاهة وجريمة الرشوة

تعتبر هيئة النزاهة من اهم المؤسسات التي تقوم بمكافحة الفساد وان والغرض من أنشاء هذه الهيئة هو تطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة واقتراح تشريعات إضافية عند الضرورة وتقوم بتنفيذ برامج لتوعية وتثقيف الشعب العراقي من اجل تقوية مطالبه لإيجاد قيادة نزيهة وشفافة تكون مسؤولة وخاضعة للمحاسبة. ومن خلال هذه المقدمة سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول تعريف هيئة النزاهة وفي المطلب الثاني تعريف جريمة الرشوة

المطلب الأول تعريف هيئة النزاهة

الفرع الأول –تعريف النزاهة لغة

تعد النزاهة لغةً[1] : هو نزه الخلق ونزاهة النفس عفيف متكرم يحل وحده ولا يخالط البيوت بنفسة وماله والجمع نزهاء و نزهون ونزه نفسه عن القبيح نقاها والنزاهة البعد عن السوء، واصل التنزه هو البعد وقال ابن فارس: (النون و الزاي و الهاء كلمة تدل على بعد في المكان غيرة)وقال ظلنا متنزهين اذا تتباعدوا عن الماء والريف، وفلان يتنزه عن الشي اي يتباعد عن عنه ورجل نزية الخلق اي بعيد عن المطامع الدنيوية ، والنزاهة تعد شرطا شرعيا للوظيفة العامة قبل ان تكون حكما دستوريا وقانونيا اذا جاء في قولة تعالى: (يا ابت استأجرت القوي الامين) وصفة الامين تعني بالنزاهة وعدم الانحياز عند قيام بعمل ما كالوظيفة العامة وكذلك قولة تعالى: (قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم)، الحفظ تعني العفة والنزاهة والعلو في وجوه التصرف في الاصطلاحيات المقررة للموظف العام.

[1] ابن منظور(630-711ه)، لسان العرب، باب حرف النون، دار احياء التراث العربي، لبنان، بدون سنة طبع، ص144.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

الفرع الثاني –تعريف هيئة النزاهة اصطلاحاً

أولا - تعريف هيئة النزاهة في القانون

ان المشرع العراقي لم يُعرف هيأة النزاهة ولكنه أشار في المادة (٢) من قانون هيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنه ٢٠١١ المعدل بأنها هيئة مستقلة تخضع لرقابة وإشراف مجلس النواب لها شخصية معنوية قانونية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري[2]

ثانيا - تعريف هيئة النزاهة فقها

تعرف النزاهة بأنها تجرد الموظف العام أثناء أداء عمله عن أي مصلحة شخصية يُحققها من خلال الوظيفة.

كما تعني النزاهة بانها منظومة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والاخلاص في العمل، ويمكن تعريفها أيضا بأنها الحفاظ على الذات وغير محرفة ومراعاة حدود القيم الأخلاقية، ملحوظا في التكامل الذاتي والاجتماعي.

والجدير بالذكر ان حسن سير الادرة العامة يختلف عن نزاهتها فقد يقصد به تحقيق الغايات الاساسية المكلف بها كل ادارة عامة على حدة وهو معنى يضم في مضمونة نزاهة الادارة وحيادها، ، وتعدد النزاهة الوظيفة العامة وحيادها المصلحة المحمية في تجريم سلوك الموظف الذي يحصل او يحاول الحصول على المصلحة الشخصية من خلال اعماله في الوظيفة العامة ، اما المشرع العراقي فقد وضع المواد (207) الى (320) في موضعها الصحيح بين الجرائم المخل بواجبات الوظيفة، وان المصلحة المحمية في المواد المذكورة هي نزاهة الوظيفة العامة، والدليل على ذلك (ان المشرع لم يهتم بقيمة و نوعية المزايا والفوائد التي حصل عليها الجاني لنفسة او لغيرة وكذلك فأنه لم يتطلب لتحقيق الجريمة ان تلحق الادارة ضرر مادي من اعمال الموظف)[3].

واخيراً يمكن لنا ان نهتدي الى وضع تعريف للنزاهة من خلال ما تقدم بالقول: (وهي مجموعة من القيم والمبادئ المتعلقة بالصدق والامانة والاخلاص في الوظيفة وتعزيز ثقافة السلوك الاخلاقي للعاملين داخل العمل المؤسسي، لتسهيل في التوجه العمل بالاتجاه الصحيح وتعزيزه عن طريق تطوير ونشر وادارة البرامج التدريبية).

المطلب الثاني تعريف جريمة الرشوة

الفرع الأول –تعريف الرشوة لغة

حيث تعرف في اللغة على انها : (مثلثة الجعل ،ورشاه أي اعطاه ،وارتشى أي اخذ) ، كما تعني: (الرشوة الوصلة الى الحاجة بالمصانعة ، واصله من الرشاء الذي توصل به الى الماء ، فالراشي الذي اعطى من اعانه على الباطل ، والمرتشي من اخذ ، والرائش من سعى لذلك بينهما وسيطاً) [4].

الفرع الثاني –تعريف جريمة الرشوة اصطلاحا

اما الرشوة اصطلاحاً : فهي (تجارة الموظف في اعمال الوظيفة المناطة اليه ، عن طريق الاتفاق مع صاحب الحاجة على قبول ما عرضه من هدية او منفعة ليقوم بعمل او يمتنع عن القيام بعمل ، يدخل ضمن اختصاصه الوظيفي)[5].

كما ان الرشوة هي نوع من انواع الاتجار غير المشروع بالوظيفة العامة او الخدمة العامة من خلال انتهاز الفرصة للاستفادة بصورة غير مشروعة وبغير وجه حق[6].

هنالك نوعان من جريمة الرشوة يجدر بنا ان نعرض على التميز بينهما ، فهنالك ما يسمى بالرشوة الايجابية والرشوة السلبية ، والرشوة الايجابية هي ما يقوم به صاحب الحاجة من عرض او مقابل توعد للموظف العام لقاء قيامه بعمل او امتناعه عن عمل ، اما الرشوة السلبية فهي قيام الاخير أي الموظف العام بطلب المقابل او القبول بالوعد بمقابل من صاحب الحاجة ، وبتطبيق هذا النظام على الاجهزة الادارية فأن صاحب الحاجة يجب ان

---

[2] المادة (٢) من قانون هيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنه ٢٠١١

[3] سرور، احمد فتحي، شرح قانون العقوبات(القسم الخاص)، دار القاهرة للنشر والتوزيع، ط3، 1985، 278.

[4] السامرائي، ابراهيم، معجم العين، م 8، مطبعة عصام، بغدد، 1998، ص176.

[5] نجم، محمد صبحي، قانون العقوبات القسم الخاص، عمان 2006، ص23.

[6] بهنام، رمسيس، الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية، الاسكندرية 1986، ص7

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

يعاقب عن الرشوة الايجابية في حال عرضها وان قام الموظف برفضها ، ويعاقب الاخير عن الرشوة السلبية في حال طلبها وان قام صاحب الحاجة برفض العرض[7].

اما التعريف القانوني للرشوة في القانون العراقي فنلاحظ من خلال التعرض لنصوص قانون العقوبات المعدل انه قد نص على تعريف الرشوة في نص المادة (307) والتي نصت على انه : (كل موظف او مكلف بخدمة عامة طلب او قبل لنفسه او لغيره عطية او منفعة او ميزة او وعد بشيء من ذلك لاداء عمل من اعمال وظيفته او الامتناع عنه او الاخلال بواجبات الوظيفة يعاقب بالسجن...) [8].

المبحث الثاني
إجراءات هيئة النزاهة في مكافحة جريمة الرشوة

تشبه دعاوى الرشوة القضايا الجنائية وتخضع للمادة (1 / أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي لسنة 1971 وتعديلاته. ينبثق القضاء من المجني عليه في الجريمة أو من ينوب عنه قانوناً ، أو من علم بوقوع الجريمة أو لديه معلومات قدمتها له النيابة العامة ، إلا في الأحوال التي يحددها القانون. يمكن تقديم شكوى أثناء جريمة عنيفة إذا كان الجاني ضابط شرطة أو مفوضًا."

في هذا المبحث سنتناول البحث في المطلب الأول الإجراءات القانونية السابقة على تحريك دعوى الرشوة والمطلب الثاني سنتناول فيه. الاجراءات القانونية اللاحقة على تحريك دعوى الرشوة

المطلب الأول : الإجراءات القانونية السابقة على تحريك دعوى الرشوة

أحال قانون هيأة النزاهة الإجراءات التي تتعلق بالتحقيق في قضايا الفساد إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية [9]وبالرجوع إلى نصوص القانون المذكور وبالتحديد الفقرة (أ) من المادة (1) منه تجد أنها تحدد وسائل تحريك الدعوى الجزائيَّة بالشكوى والإخبار الذي يُقدم إلى الجهات القانونية المختصة، و في هذا المطلب سنتناول البحث في اجراءات الشكوى، والثاني نخصصه للبحث في الاخبار.

الفرع الأول ـ الشكوى القانونية

ضد مرتكبي الجرائم ، يقدم الضحايا أو ممثلوهم القانونيون شكاوى خطية أو شفوية إلى السلطات ، مطالبين باتخاذ الإجراءات القانونية. تُعرف هذه الشكاوى باسم شكاوى الضحايا[(10)].

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع لم يحدد شكلاً خاصاً للشكوى ، حيث يمكن رفع الدعوى الجنائية بشكاوى شفوية أو كتابية ، والشكوى الشفوية كافية للمشتكي عند مراجعة الصلاحيات[(11)]. والتقديم هو حكم تشريعي يتطلب من المشتكي اتخاذ ترتيبات معينة لكل طلب لتأكيد الحقوق المدنية والجنائية. إذا ذكر المشتكي أنه لم يطالب بحقوقه المدنية ، فإن الافتراض ينفي. ومع ذلك ، فإن الأمر نفسه لا ينطبق على الشكاوى الشفوية ، التي لا تؤكد فقط الحقوق الجزائية[(12)].

تحدد المادة (1 / أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي صاحب الحق في الاستئناف. في الحالات التي يرفعها ضحية جريمة من خلال شكوى شفوية أو كتابية ، أو ممثله القانوني ، أو سلطة أخرى لتقديم إشعار ، يمكن تقديم الشكوى من قبل أي من هذه الأطراف ، طالما أنها غير مطلوبة بموجب القانون. بالإضافة إلى ذلك ،

---

[7]نجم، محمد صبحي، مصدر سابق، ص25.

[8]المادة (307) من قانون العقوبات العراقي المعدل

[9]الفقرة (1) من المادة (٣) من قانون هيأة النزاهة. رقم (٣٠) لسنه ٢٠١١

(10) الحسني، عباس، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد، المجلد الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971، ص50 .

(11) النصراوي، سامي، دراسة في أصول المحاكمات الجزائية، ج1، مصدر سابق، ص90 .

(12) المادة (9/أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، العكيلي، عبد الأمير، أصول الإجراءات الجنائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص72 .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

إذا علم الشخص الذي حرض على الجريمة بوقوعها ، فيمكنه أو ممثله القانوني تقديم الشكوى. ثم يتم البدء في الشكوى من خلال تقديمها إلى السلطة التي يحددها القانون. إذا كان المدعي العام مسؤولاً عن نقل الشكوى ، فإنه يقوم بذلك عن طريق إخطار السلطة المختصة[13]، وعندما يؤدي جهاز الادعاء العام مهمة رفع الدعوى الجنائية ، فإنه يمثل حق الدولة في ممارسة سلطتها التأديبية ضد المجرمين ، ولكن هذا لا يمنع الدولة من تفويض سلطتها التأديبية إلى شخص آخر غير الادعاء العام . ابدأ تشغيل دون استخدامه[14]، والشكوى المذكورة هنا ليست شكوى بموجب المادة (3 / أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي ، بل هي شكوى مقدمة من الضحية أو من ينوب عنه قانوناً بشأن جرائم معينة[15].

وسنقسم هذا الفرع الى فقرتين سنبين في الفقرة الأولى اجراءات تقديم الشكوى في العراق، والفقرة الثانية سنبين اجراءات تقديم الشكوى في الجزائر.

أولا : اجراءات تقديم الشكوى في العراق

بالرجوع إلى نصوص قانون هيأة النزاهة نجد أنه لم ينص على الإجراءات التي تتخذها الهيأة في حالة تلقي الشكوى عن جريمة الرشوة وإنما أشار في الفقرة (أولا) من المادة (٣) من قانون هيأة النزاهة إلى أن تعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته. واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق التحقيق في قضايا الفساد ... ووفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية))[16]. وبالرجوع إلى نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي نجد أنه قد حدد الجهات التي لها حق تلقي الشكوى، وهي قاضي التحقيق أو المحقق أو أي مسؤول في مركز الشرطة، أو أي من أعضاء الضبط القضائي" كما تنص الفقرة (1) من المادة (١١) من قانون هيأة النزاهة على أن للهيئة صلاحية التحقيق في أي قضية فساد بواسطة أحد محققيها تحت إشراف قاضي التحقيق المختص[17].

1- قاضي التحقيق

في بداية الإجراءات الجنائية ، يتمتع قاضي الإجراءات التمهيدية بصلاحية الاستماع إلى القبول والقضايا الجنائية ويمكن استئناف أحكامها[18]، وللقاضي المسؤول عن التحقيق في المسألة خيار إجراء التحقيق بنفسه أو تفويض المهمة إلى محققين يعملون تحت إشرافهم. بالإضافة إلى ذلك ، هناك إمكانية لتكليف ضابط من الشرطة القضائية ، تحت إشرافهم ، للتعامل مع جوانب معينة من التحقيق[19]، ويتم اختيار قضاة التحقيق من بين خريجي الأكاديمية القضائية ويصدر مرسوم جمهوري بإعلان تعيينهم[20]، ولا يمارس مهنة القضاء إلا إذا أدى اليمين أمام الهيئة (القضائية) المنشأة بموجب قانون وزارة العدل رقم 101 لسنة 1977[21]، وفي حالة وجود محكمة ابتدائية ، يتم إنشاء محكمة تحقيق واحدة أو أكثر ، ويكون قضاة المحكمة الابتدائية قضاة تحقيق ، ولكن لا يتم تعيين قضاة خاصين. يجوز لرئيس المجلس الأعلى للقضاء ، بناءً على اقتراح رئيس محكمة الاستئناف ، تعيين محكمة تحقيق لنوع أو نوع معين من الجرائم[22].

(13) عبد الله ، سعيد حسب الله، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص48.
(14) النصراوي، المصدر السابق، ص49.
(15) المادة (3/أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي.
[16]الفقرة (أولا) من المادة (٣) من قانون هيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنه ٢٠١١
[17]الفقرة (1) من المادة (١١) من قانون هيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنه ٢٠١١
(18) العكيلي، عبد الأمير، أصول الإجراءات الجنائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص68.
(19) المواد (40/ب، 46) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي .
(20) المادة (36/الفقرة أولاً) من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 المعدل .
(21) المادة (37/الفقرة ثانياً) من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 المعدل،
(22) المادة (35) من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 المعدل .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

2 - المحقق

المحقق هو الطرف الثاني في الدعوى الجنائية ، ويمكن تقديم شكوى إليه ويتم التحقيق وفق أحكام القانون [23]، والمعنى المقصود: (الموظف الذي يحقق في مختلف أنواع الجرائم لإثبات وقوع الجريمة وكيفية ارتكابها ومدى ارتباط المتهم بالجريمة)[24]،حيث يمكنه القيام بمعظم الإجراءات الأساسية في مرحلة التحقيق الأولي [25]، ويعمل المحققون تحت إشراف قاضي التحقيق في نطاق اختصاصهم ، وعادة ما يكون لكل محكمة عدد كاف من المحققين ويتم تعيينهم بأمر من قاضي التحقيق[26].

ويجب أن يتم تعيين المحقق من قبل رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، ويجب أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس معترف بها في القانون أو دبلوم في الإدارة القانونية من لجنة الكليات التقنية. لا يبدأ المحقق تحقيقه إلا بعد أخذ دورة خاصة في الأكاديمية القضائية. ما لا يقل عن 3 أشهر إذا كان حاصلاً على درجة البكالوريوس في القانون أو سنة واحدة إذا كان حاصلاً على دبلوم إدارة قانونية واستئناف أمام القضاء بعد حلفه اليمين أمام رئيس الجمهورية[27].

من خلال ما تقدم تعد هيئة النزاهة جهة تقدم إليها الشكوى ؛ لأنها مؤسسة تضم عدداً من المحققين، فضلاً عن الجهات التي حددها القانون، وتتولى التحقيق فيها بوساطة محققيها في حدود الجرائم الداخلة في اختصاصها، وأكدت على ذلك إجراءات استلام مزاعم الفساد الصادرة عن هيأة النزاهة[28].

3_ أي مسؤول في مركز الشرطة

وهو طرف ثالث يمكن تقديم الشكاوى إليه ورفع القضايا الجنائية إليه. رئيس المخفر هو مأمور المركز أو قائد الشرطة أو أي ضابط شرطة أو مفوض يعهد إليه بإدارة المركز[29]، وعادة ما يتم إجراء القضايا الجنائية بهذه الطريقة ، ولضابط الشرطة في مركز الشرطة دور مهم في الإجراءات الجنائية لأنه ملزم قانونًا بكتابة توقيع المخبر الذي يعترف بارتكاب جريمة بعد تلقي معلومات حول جريمة أو جنحة ، ثم يبلغ قاضي التحقيق أو المحقق في المحضر[30]، إذا أصدر قاضي التحقيق أو المحقق أمراً إليه ، أو إذا رأى أن إحالة المخبر إلى قاضي التحقيق من شأنه أن يؤخر الإجراءات ، أو يؤدي إلى مخالفة صريحة أو يعيق سير التحقيق ، أو إذا هرب المتهم ؛ يجب تقديم مستندات التحقيق إلى قاضي التحقيق أو المحقق بمجرد معالجتها. يراعي القانون الإجراءات التي يقوم بها ضباط قسم الشرطة تحت إشراف المحققين ، لأنها مهمة في الخطوات الأولى للتحقيق[31] .

4_ أعضاء الضبط القضائي

تمنح المادة 1 / أ من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي الضابطة العدلية سلطة تلقي الشكاوى والقضايا الجنائية والتحقيق فيها. يقوم ضابط الشرطة بجمع المعلومات والأدلة بعد تلقي شكوى بحدوث جريمة ، وظيفته هي الحفاظ على أدلة الجريمة [32]، ويحدد القانون أعضاء الضابطة العدلية [33]، وهم مكلفون بموجب القانون

(23) الزعنون، سليم،التحقيق الجنائي، ج1، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2001، ص65.
(24) الشاوي، سلطان، أصول التحقيق الإجرامي، شركة أياد للطباعة والنشر، بغداد، 1982، ص17.
(25) العكيلي، عبد الأمير، أصول الإجراءات الجنائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص68 .
(26) العكيلي، عبد الامير و حربة، سليم ، أصول المحاكمات الجزائية، ج1، مصدر سابق، ص106 .
(27) المادة (51/هـ، و) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، مصطفى، جمال محمد، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص49.
(28) الفقرات (1-4) من إجراءات استلام مزاعم الفساد النافذة في 2008/10/1.
(29) السماك، علي، الموسوعة الجنائية في القضاء الجنائي العراقي، مصدر سابق، ص98.
(30) المادة (49) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي.
(31) المادة (50) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي.
(32) جمال، محمد مصطفى، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص41 .
(33) ويطلق عليهم في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي أعضاء الضبط القضائي و حددتهم المادة (39) منه، وتطلق عليهم تسمية مأموري الضبط القضائي في قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادة (23)، وفي قانون

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

بالتحقيق في الجرائم وتلقي الشكاوى والبلاغات المقدمة ضدهم ومساعدة قضاة التحقيق والمحققين والشرطة ومفوضيهم وتزويدهم بالمعلومات التي يحصلون عليها بشأن الجرائم والقبض على المجرمين. الجناة وتسليمهم للجهات المختصة. ينتهي تكليف مأمور الضبط القضائي بحضور قاضي التحقيق أو المحقق أو ممثل النيابة العامة ، ما لم يكلفوه بمتابعة عمله أو تكليفه بمهام أخرى[34].

وإن عمل أفراد الضبط القضائي في تعقب الجرائم ومرتكبيها وفي جمع الأدلة اللازمة للتحقيق يشرف عليه قضاة التحقيق ويخضعون لرقابة النيابات العامة والإشراف عليها[35].

وبما أن قانون النزاهة قد بيّن أن التحقيق يجري بواسطة المحققين التابعين لهيأة النزاهة وتحت إشراف قاضي التحقيق المختص وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي. كما أن القانون قد ساوى بين محققي الهيأة ومحققي المحكمة المختصة لممارسة الصلاحيات القانونية التي نص عليها ونظمها قانون أصول المحاكمات الجزائية وبذلك فإن لمحققي هيأة النزاهة تلقي الشكوى عن جرائم الرشوة واتخاذ الإجراءات القانونية السليمة بوصفها أحد الجهات التي تعمل على مكافحة جرائم الفساد المالي والإداري داخل العراق

ثانيا : اجراءات تقديم الشكوى في الجزائر

لم يحدد المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الشكل المحدد للشكوى ، والتي يمكن أن تكون خطية أو شفهية أو بأي شكل ، طالما أشارت إلى رغبة الضحية في اتخاذ إجراءات جنائية أمام المتهم ، ووفقًا للفقه. ، لقد قيل أنه لا يمكن تقديم شكوى بهذه الطريقة ما لم يتقدم المشتكي بنفسه لتوقيع الخطاب لأنه يوقع على محضر الاجتماع الصادر على الخطاب ، ولكن إذا كان الخطاب مع محضر الاجتماع ، فينبغي يتم وضع علامة من قبل القاضي ، وذلك لتأكيد هوية المشتكي ومصدر الشكوى ، وإلا فإن الرسائل البسيطة لا تكفي ، حيث يمكن أن تكون بمثابة شكوى.

بالإضافة إلى ذلك ، تشمل المتطلبات الأساسية للاستئناف القدرة على تقديم الاستئناف ومتلقي الاستئناف. وفيما يتعلق بسلطة المشتكين ، أقر المشرع الجزائري بأن القوانين المختلفة تمنح الضحية الحق في تقديم شكوى ، ولا يمكن لأي شخص آخر تقديم شكوى سوى الضحية نفسها. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يتمتع المشتكي بالأهلية اللازمة وألا يكون لديه إعاقة عقلية. سر الحكم هو عند تقديم شكوى ، وليس عند ارتكاب جريمة.

بالنسبة لجرائم مثل الفساد التي تتميز بالرشوة ، إذا تبنى القانون الجنائي عملية من ثلاثة أجزاء في مرحلة المحاكمة ، فإن الدائرة الجنائية ستركز على التعامل مع الجريمة على أنها فعل غير قانوني ، بينما تركز إدارة الجنح على معالجة الجريمة. كعمل غير قانوني.

على مستوى المتابعة والتحقيق بشكل عام ، يستخدمون معايير مختلفة. وبدلاً من ذلك ، منحت النيابة العامة سلطة ملاحقة جميع الجرائم ، كما أنها منحت قاضي التحقيق سلطة التحقيق في جميع الجرائم. حاول المشرعون توسيع اختصاص المحاكم داخل البلاد ، وهذه المحاكم لها اختصاص على جرائم محددة. وتشمل هذه الجرائم مثل الفساد ، التي يعتبرها المشرعون مشروعة. يتضح ذلك من المادة 24 ، الفقرة 1 ، من القانون 01/06 المعدل بالقرار 10/05 بتاريخ 26 أغسطس .2010

1- توسيع اختصاص الممثلين المحليين للجمهورية فيما يتعلق بالفساد: تتضمن الفقرة 2 من المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية أحكامًا لزيادة الاختصاص المحلي لممثلي الجمهورية بشأن الفساد. مكان الجريمة ومحل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في تورطهم أو القبض عليهم على صلة بالجريمة.

تزيد الفقرة 2 من المادة 40 من اختصاص القاضي المحلي. تنظم المادة 40 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجنائية طريقة وصول الوثائق إلى المدعي العام لمجلس القضاء ، والقواعد هي: الاختصاص العادي. من المهم أن ندرك أن المادة 24 مكرر 1 تفرض أيضًا التحقيق في الجرائم المتعلقة بالفساد. من القانون 01/06 ، يجب

الإجراءات الجنائية الليبي المادة (13)، ويطلق عليهم مصطلح أعضاء الضابطة العدلية في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني في المادة (7).

(34) المادة (41) والمادة (46) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي.

(35) المادة (40) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، والمواد (2، 5) من قانون الإدعاء العام العراقي رقم 159 لسنة 1979 المعدل.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

اعتبار أن الاختصاص المحلي لقضاة التحقيق قد تم توسيعه سابقًا في قانون الإجراءات الجنائية (المادة 40) ، وهذا التوسيع هو خروج عن القواعد العامة للولاية القضائية المحلية التي يخضع لها قضاة التحقيق. . الموضوع.
2- زيادة اختصاص المحاكم المحلية: حددت المادة 329 من قانون الإجراءات الجنائية معايير الاختصاص المحلي ، وانعكست هذه المعايير في مكان الجريمة ، أو مكان إقامة المتهم أو المتآمر ، أو القبض على المتهم. المتهم في المكان الذي يوجدون فيه. تنص الفقرة 5 على أنه يمكن توسيع نطاق اختصاص المحاكم المحلية ليشمل اختصاص المحاكم الأخرى في جرائم محددة. ومع ذلك ، فإن قانون الإجراءات الجنائية لا يحدد كيفية إحالة القضايا التي تنطوي على فساد إلى الجهة الإدارية التي تنظر فيها ، وهذا مخالف للمادة 40-3 ، التي تسمح للمدعين العامين بطلب اتخاذ إجراء في كل خطوة من العملية ، بما في ذلك المحاكمة...

الفرع الثاني : الاخبار

سنتناول في هذا الفرع البحث في اجراءات الاخبار في القانون العراقي ونخصص الثاني للبحث في اجراءات الاخبار في القانون الجزائري وعلى النحو الاتي

أولا : اجراءات الاخبار في القانون العراقي

ولم يقدم المشرعون العراقيون تعريفا للأخبار ، بل استخدموا أكثر من مصطلح للدلالة عليها ، حيث تم ذكر مصطلحي (الأخبار والإخطار)[36]، وينقل كل مصطلح من هذه المصطلحات معنى إبلاغ أو إبلاغ جريمة. نظم المشرعون العراقيون قضايا التبليغ في الفصل الثاني من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته.

وبناءً على ذلك ، يُعرَّف الإخطار بأنه: (بيان شفهي أو كتابي تقبله وتقبله سلطة مختصة بهدف الإبلاغ عن وقوع جريمة جنائية)[37]، والبعض يصفها بأنها: (الإخطار للسلطة المختصة بوقوع جريمة سواء كانت ضد شخص المخبر أو ممتلكاته أو سمعته أو ضد شخص آخر أو ممتلكات أو سمعة أو ضد الدولة نفسها. أو قد تكون الملكية الاجتماعية هدفًا للنقد)[38]،

تشتمل المادتان (47 ، 48) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي على نوعين من الإخطارات وهما:

1: الإخبار الجوازي

لكل فرد الحق في الإبلاغ عن الجرائم في المجتمع ، وهذا الحق مستمد من مبدأ التكافل الاجتماعي في أفراد المجتمع ، والذي يحتم على الأفراد التعاون مع بعضهم البعض من أجل حماية حياتهم وشرفهم وأموالهم. مظاهر هذا هو الإبلاغ عن الجرائم. يُعنى التعاون بالإبلاغ عن الجرائم ومرتكبيها من أجل الحصول على مساعدة القانون[39]، وهذا الالتزام مدعوم قانونيا في المادة (47) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي ، حيث جعل المشرع الإبلاغ عن الجرائم أمرا اختياريا ، بالنسبة للأشخاص المحددين في تلك المادة ، وهم:

1. موضوع الجريمة.
2. الذين علموا بالجريمة التي ارتكبت دون أن يخبروا بها [40].
3. من يبلغ بوفاة المشتبه به.

هنا ، جعل المشرعون العراقيون الإبلاغ عن الجريمة في الحالة المذكورة أعلاه اختياريًا ، مما سمح للأشخاص الذين علموا بوقوع الجريمة بالإبلاغ عنها ، لكنهم نصوا على أنها إحدى الجرائم التي يمكن مقاضاتها. تم رفعها

(36) المواد (59، 187، 218، 311) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.
(37) النصراوي، سامي، دراسة في أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص328.
(38) العكيلي، عبد الامير، أصول المحاكمات الجزائية، ج1، مصدر سابق، ص92.
(39) طنطاوي، إبراهيم حامد، التحقيق الجنائي من الناحيتين النظرية والعملية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999-2000، ص85 .
(40) حدد المشرّع العراقي الجرائم التي لا تحرك الدعوى الجزائية فيها إلا بشكوى من المجنى عليه، أو من يقوم مقامه قانوناً في المادة (3) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

بدون شكوى ، وهو ما يعني هنا دعوى قضائية تتعلق بالحقوق العامة تم تأجيجها بمجرد الإبلاغ عنها من أي شخص يعلم بحدوثها [41]،

2: الإخبار الوجوبي

تنص المادة (48) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي على وجوب إبلاغ بعض الأفراد عن الأنشطة الإجرامية إلى السلطات المختصة:

1. أي شخص مكلف بمهام رسمية علم بارتكاب جريمة ، أو اشتبه في ارتكابها ، وشرع في الإجراءات دون شكوى ، حيث أنه ملزم قانونًا بالإبلاغ عن ارتكاب الجريمة. الجرائم التي يمكن رفع دعوى جنائية بشأنها دون شكوى ، إذا خالف الشخص المكلف بالخدمة العامة هذا الواجب ، فسيكون مسؤولاً إداريًا ، أو إذا رفض الموظف الإخطار نتيجة قبوله للرشاوى وأسباب أخرى ، سيتحمل المسؤولية الجنائية[42].
2. كل من ساعد مهنيا في الطب ، من أطباء وصيادلة وقابلات وممرضات وفنّاني مكياج وفنيّو مختبرات ، ساعد بشكل مهني في حالات الجرائم المزعومة[43].
3. ارتكب كل مشارك في الحدث جناية أي شخص أياً كان منصبه ، طالما أن الجريمة التي ارتكبت في حضوره من نوع الجناية ، فمن واجبه الإبلاغ عنها [44] ، وهذا يشمل: نوع جناية الشهود[45].

وبالتالي ، فإن واجب الإخطار هو واجب كل شخص علم بالجريمة عند ارتكابها أو بعد ذلك بوقت قصير ، أو إذا كان يتبع الجاني ، أو إذا وجد الجاني يحمل أدوات أو أسلحة أو أمتعة أو أدوات أو ملفات أو أي شيء. آخر. والتي يمكن من خلالها الاستدلال على أن الشخص هو الجاني أو الشريك [46].

وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية من لا يطلع على الأشخاص المذكورين أعلاه تجد أساسًا قانونيًا لها في قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 وتعديلاته حيث يمكن تطبيق نص مادته (247) ، في حين أن تلك الذين لا يبلغون لديهم واجب قانوني للإبلاغ بأنهم مسؤولون أمام القانون إذا فشلوا في أداء واجباتهم ، ما لم يتم استبعادهم بموجب هذا القسم [47].

ولا تتطلب معظم التشريعات إجراءات محددة للإبلاغ [48]،نظرًا لأن المعلومات قد تكون مكتوبة أو شفوية أو مرسلة بالبريد أو الهاتف أو منشورة في الصحف أو المجلات [49]، فإن طريقة تقديم المعلومات غير مهمة طالما أن الغرض منها هو إخطار السلطات المختصة بالحدث باعتباره جريمة. العدالة لا تهم عندما تأتي المعلومات في قالب أو تنسيق معين [50]،

وبالرجوع إلى نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي نجد أنه قد حدد الجهات التي لها حق تلقي الإخبار ، وهي قاضي التحقيق أو المحقق أو أي مسؤول في مركز الشرطة، أو أي من أعضاء الضبط القضائي"

---

(41) جمال، محمد مصطفى، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، 44 .

(42) طنطاوي، إبراهيم حامد، التحقيق الجنائي من الناحيتين النظرية والعملية، مصدر سابق، ص88.

(43) العكيلي، عبد الامير،أصول الإجراءات الجنائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص272 .

(44) الشكري، عادل يوسف عبد النبي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن الإهمال، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بابل، 2005، ص285.

(45) العكيلي، عبد الامير، أصول المحاكمات الجزائية، ج1، مصدر سابق، ص95.

(46) المادة (1/ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي والمادة (30) من قانون الإجراءات الجنائية المصري والمادة (20) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي.

(47) استثنى قانون العقوبات العراقي بموجب المادة (247) منه، من هذه الجريمة حالة (إذا كان الجاني زوجاً للمكلف بخدمة عامة أو من أصوله أو من فروعه أو من إخوته أو من في منزلة هؤلاء من الأقارب بحكم المصاهرة).

(48) المواد (24، 25) من قانون ألإجراءات الجنائية المصري، والمادة (50) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، والمواد (47، 48) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي .

(49) العكيلي، عبد الامير، أصول المحاكمات الجزائية، ج1، مصدر سابق، ص92.

(50) عماد، عوض عدس، التحريات كإجراء من إجراءات البحث عن الحقيقة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص265.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

كما تنص الفقرة (1) من المادة (١١) من قانون هيأة النزاهة على أن للهيئة صلاحية التحقيق في أي قضية فساد بواسطة أحد محققيها تحت إشراف قاضي التحقيق المختص[51].

ثانيا : اجراءات الاخبار في القانون الجزائري

إذا كفل المشرع الجزائري الحماية القانونية لكل من يساهم في الإبلاغ عن جرائم الفساد والكشف عنها ، إلا أنه من ناحية أخرى ، فإنه لا يتغاضى عن من يعلم أو يحاول ارتكاب جرائم فساد ولا يبلغ عنها ، لأن الإبلاغ عن جرائم فساد. الجرم التزام ملزم على كل شخص يعلم بارتكاب أو الشروع في ارتكاب جريمة توصف بالفساد

إذا لم يتم أداء هذا الواجب ، فسيتم معاقبة الشخص بموجب المادة 47 من قانون مكافحة الفساد ومكافحته ، والتي تنص على: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من 50000_500000ج كل شخص يعلم بحكم وظيفته الدائمة أو المؤقتة بوقوع جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ولم يبلغ عنها السلطات العمومية المختصة في الوقت الملائم"

واتخذ المشرع الجزائري إجراءات لتشجيع الكشف عن قضايا الفساد الجنائي. لم يقتصر الأمر على توفير حماية خاصة وضمان حقوق الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء ، بل قام أيضًا بتجريم الإبلاغ الخبيث وطالب أي شخص على علم بجريمة من خلال مهنته أو وظيفته بالإبلاغ عنها..

المطلب الثاني : الاجراءات القانونية اللاحقة على تحريك دعوى الرشوة

تسهم هيأة النزاهة مع غيرها من الجهات المختصة الأخرى في الكشف السريع عن الجرائم، ورصد ظاهرة الإجرام، وتقديم المقترحات العملية لمعالجتها وتقليصها، وذلك بعد التأكد من صحة وقوع الجريمة، أو الإخبار عنها سواء كان ذلك بشكوى أو إخبار[52]، فلا يجوز اتخاذ أي إجراء قانوني ضد المشكو منه، أو المخبر عنه ما لم يتحقق من صحة الشكوى، أو الإخبار ووقوع الجريمة إذ يتعين على المحقق أن لا يشرع في اتخاذ الإجراءات القانونية إلا بعد التأكد من صحة المعلومات الواردة إليه، وذلك عن طريق القيام بتحريات خاصة عن موضوع الشكوى أو الإخبار[53].

من خلال ذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في الاول التحري والتحقيق في الرشوة، والثاني نخصصه للبحث في الطعن في الاحكام القضائيه.

الفرع الأول: التحري والتحقيق

ان التحقيق الذي تجريه هيأة النزاهة في جريمة الرشوة ان يتولى التحقيق الابتدائي في جريمة الرشوة قضاة التحقيق أو المحققين وفق الأصول والقواعد القانونية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية. وهذه الجهات مُحدّدة على سبيل الحصر وليس لأحد غيرها أن يمارس أعمال التحقيق. لذلك حرص المشرع على أن يتولى التحقيق الابتدائي

قاضي التحقيق بنفسه أو المحقق تحت إشرافه. وإجراءات التحقيق في جريمة الرشوة لا تختلف عن الإجراءات التي تُتَّخِذُ بشأن الجرائم الأخرى. إذ يتولى التحقيق فيها من قبل دائرة التحقيقات بواسطة المحققين المختصين وفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية " .

ويتمتع محققي هياة النزاهة بصلاحيات سماع الشهود وندب الخبراء

واستجواب المتهم باستثناء أمر القبض لأنه يكون من اختصاص قاضي التحقيق أو المحكمة حصراً[54].

وأما بالنسبة للتحقيقات في الجزائر ، فذلك لمواكبة تطور الجرائم الجديدة ، والتي تتم وفقًا لتوسيع صلاحيات الضابطة العدلية في مجال البحث والتحقيق ، والمادة 56 من مقال ق.و.ف.م يذكر هذه الأساليب الجديدة. التي تنص: "من أجل تسهيل جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، يمكن اللجوء إلى التسليم

---

[51]الفقرة (1) من المادة (١١) من قانون هيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنه ٢٠١١

(52)العكيلي، عبد الامير، واخرون، أصول المحاكمات الجزائية، مصدر سابق، ص77 .

(53) السماك، علي، الموسوعة القضائية في التحقيق الجنائي العراقي والمحاكمة، مصدر سابق، ص92 .

[54]ينظر :الفقرة (1) من المادة (٣) من قانون هيأة النزاهة العراقي و الفقرة (1) من المادة (١٠) من قانون هيأة النزاهة العراقي و المادة (٩٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

المراقب أو إتباع أساليب تحري خاصة، كالترصد الإلكتروني والاختراق، على النحو المناسب وبإذن من السلطة القضائية المختصة وتكون للأدلة المتوصل إليها بهذه الأساليب حجيتها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

يبدو أن المشرع قرر وفضل مصالح الدولة والمجتمع على مصالح الفرد ، والحق في احترام خصوصيته أو حياته الخاصة ، والتي تعتبر من الحقوق الدستورية الأساسية المتأصلة في الشخص الطبيعي ، على الرغم من تقسيم الفقه إلى دعم وضد استخدام هذه الأساليب ، حيث يقتصر الحق في الخصوصية على الاعتداء على الغير ، خاصة إذا كانت هذه الاعتداءات تصل إلى حد الفساد الإداري ، مما يؤثر على هيبة الدولة والنظام العام ككل.

الفرع الثاني : الطعن في الاحكام القضائية الصادرة في جريمة الرشوة

أولا : الطعن في القرار القضائي الصادر في جريمة الرشوة في العراق

يجب على قاضي التحقيق بعد انتهاء مهمته في التحقيق بالجرائم المعروضة أمامه أن يفحص الأدلة المتوفرة ضد المتهم لمعرفة مدى كفايتها للإدانة من عدمه وبالتالي يتعين عليه اتخاذ إحدى القرارات التي حددتها المادة 130 من قانون أصول المحاكمات الجزائية وحسب ما يتوفر لديه من أدلة . وأما بالنسبة لهيأة النزاهة فإن دورها حسب الامر رقم (55) ينتهي بإصدار قاضي التحقيق قراره الفاصل في الدعوى المتعلقة بقضايا الفساد هذا ما يتعلق بقضايا الفساد التي حدثت ونظرتها هيأة النزاهة بعد تأسيسها أما فيما يتعلق بقضايا الفساد التي حدثت بعد 17 / تموز / 1968 ولغاية تأسيس هيأة النزاهة فإن دور الهيأة يبقى مستمراً لحين صدور قرار فاصل في الدعوى من المحكمة المختصة والطعن فيه واكتسابه درجة البتات باعتبار أن هيأة النزاهة تعد طرفاً في هذه القضايا وبموجب نص القانون كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن المادة (14/ثانياً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30 لسنة 2011) المُعدَّل أعطت للهيئة حق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة في كل قضية فسادٍ لا يجري التحقيق فيها بواسطة أحد محققي دائرة التحقيقات فيها، فيما أباحت الفقرة ثالثاً من المادة ذاتها للهيئة "حق الطعن بطريق التمييز بقرار قاضي التحقيق القاضي برفضه طلبها لأي سببٍ".

ثانيا : الطعن القضائي في القانون الجزائري

للوكالة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مجموعة متنوعة من المسؤوليات والصلاحيات التي يشار إليها عادة على أنها تدابير وقائية ، وتختلف هذه التدابير بين الإجراءات الاستشارية والإدارية.

1- التدابير الاستشارية

إجراءات تقديم المشورة للوكالة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته فيما يتعلق بجرائم الفساد هي كما يلي: اقتراح خطة شاملة للوقاية من الفساد تعكس الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة ، وجمع ومركزية واستخدام كافة المعلومات التي يمكن توفيرها. تُستخدم لتحديد الفساد ، على وجه الخصوص ، السعي إلى إجراء تغييرات قانونية في الأطر التشريعية أو التنظيمية أو الإجرائية بطبيعتها والتي من شأنها زيادة إفلات المتورطين في هذه الجرائم من العقاب ، ثم تقديم توصيات للقضاء على الفساد. ضمان زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد.

2- التدابير الإدارية:

ولعل أهم إجراء إداري تم اتخاذه رداً على الفساد هو عملية قبول إقرارات ممتلكات الموظف. على الرغم من اعتبار هذه العملية أهم مسؤولية للهيئة في سعيها لفضح السلوك الفاسد ، إلا أن حقيقة أن هذه البيانات توضح تطور المكونات المختلفة للإقرار المالي في سيناريوهات مختلفة تجعل من الممكن مقارنة البيانات الواردة في هذه البيانات . عادة ، تزداد الشفافية المالية نتيجة للتنمية،[55].

[55] عبد الرحمان خلفي، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية، دار الهدى، عين مليلة، 2010، ص 68.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

الخاتمة

وبعد أن أكملنا بحثنا بعون الله وبفضله توصل الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات والتي نذكر منها ما يلي: -

أولا:- النتائج

1. لدى هيئة النزاهة محققون مكلفون بها ، ويقوم هؤلاء المحققون بإجراء التحقيقات تحت إشراف قاضي محكمة التحقيق ، التي تتبع قانون الإجراءات الجنائية ، وتؤدي مهامها وفق شروط وإجراءات المحكمة ، أو بموجب الإشراف على قاضي التحقيق الذي يكتب وثائق التحقيق. لجنة المحققين المعينين من قبل رئيس مجلس القضاء الاعلى تختص بالتحقيق ..
2. يجب أن تعكس إجراءات الرشوة الإجراءات الجنائية بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة (1 / أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 المعدلة : "تحرك الدعوى الجزائية بشكوى شفوية أو تحريرية تقدم إلى قاضي التحقيق أو المحقق أو أي مسؤول في مركز الشرطة أو أي من أعضاء الضبط القضائي من المتضرر من الجريمة أو من يقوم مقامه قانوناً أو أي شخص علم بوقوعها أو بإخبار يقدم إلى أي منهم من الإدعاء العام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ويجوز تقديم الشكوى في حالة الجرم المشهود إلى من يكون حاضراً من ضباط الشرطة ومفوضيها".
3. اعترفت هيئة النزاهة بضباط إنفاذ القانون الذين يحققون في النشاط الإجرامي ضمن اختصاص الهيئة ويخضعون لنفس اللوائح التي يخضع لها أعضاء الضابطة العدلية ، وهؤلاء الضباط هم الجهات التي كانت لها في الأصل سلطة التحقيق في النشاط الإجرامي..

ثانيا:- المقترحات

1- من الضروري تركيز عمل هيئة النزاهة على مكافحة الفساد ، وبالتالي تفعيل وتعزيز دور هيئة النزاهة في مكافحة جرائم الرشوة ؛ لأنه بهذه الطريقة يتحقق ردع عام لمرتكبي جرائم الفساد الآخرين.
2- ندعو إلى تطوير وسائل الكشف عن الجرائم ، خصوصاً الجرائم التي يصعب إيجاد الدليل لإثباتها ؛ لأنها لا تترك آثاراً مادية ملموسة، أو لكونها تتم بصورة سرية كالجرائم الداخلة في اختصاص هيأة النزاهة.

المصادر

القران الكريم

اولاً- المعاجم اللغوية

1- ابن منظور(630-711ه)، لسان العرب، باب حرف النون، دار احياء التراث العربي، لبنان، بدون سنة طبع، ص144.

2- السامرائي، ابراهيم، معجم العين، م 8، مطبعة عصام، بغدد، 1998،

ثانيا –الكتب القانونية

1- ، احمد فتحي سرور ، شرح قانون العقوبات(القسم الخاص)، دار القاهرة للنشر والتوزيع، ط3، 1985،.

2-نجم، محمد صبحي، قانون العقوبات القسم الخاص، عمان 2006،.

3- بهنام، رمسيس، الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية، الاسكندرية 1986،

4 -الحسني، عباس، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد، المجلد الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971، .

5-الشاوي، سلطان، أصول التحقيق الإجرامي، شركة أياد للطباعة والنشر، بغداد، 1982،.

6-طنطاوي، إبراهيم حامد، التحقيق الجنائي من الناحيتين النظرية والعملية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999-2000، .

7-عماد، عوض ، التحريات كإجراء من إجراءات البحث عن الحقيقة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007،.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (43) مارس 2023
Volume (43) March 2023
IJOHSS

8-عبد الرحمان خلفي، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية، دار الهدى، عين مليلة، 2010،.

ثالثا- الاطاريح والرسائل

1-الشكري، عادل يوسف عبد النبي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن الإهمال، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بابل، 2005،.

رابعا -القوانين

1-قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، . رقم 23لسنة 1971

2-قانون هيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنه ٢٠١١

.3-قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 المعدل .

4-قانون الإدعاء العام العراقي رقم 159 لسنة 1979 المعدل.

5-قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.43.2023.547